على خلفية رفضه لأي فلسطيني الإدلاء بالأدلة..

البرلمان البريطاني يحجب الصوت الفلسطيني

الوفاق/وكالات- انتقدت النائبة البريطانية "كيم ليدبيتر" استبعاد اللجنة البرلمانية التي تدرس مشروع قانون "مناهضة المقاطعة" لأي فلسطيني للإدلاء بالأدلة أمامها، كما طالبت حملة التضامن مع فلسطين في بريطانيا إلى جانب أكثر من ٢٠ منظمة مجتمع مدني اللجنة بالتراجع عن حجب الأصوات الفلسطينية، مقدمةً في ذلك طلبًا رسميًا إلى اللجنة تطلب منها الاستماع لهم.

كما انتقد مشرعون بريطانيون وجماعات مناصرة لفلسطين قرار اللجنة بعدم الاستماع إلى شهود فلسطينيين بشأن مشروع القانون المناهض للمقاطعة الذي يواجه التدقيق في مجلس العموم في البرلمان.

تواطؤ ينتهك القوانين

من جانبها، أعربت النائبة "ليدبيتر" عن أسفها لعدم استدعاء أي فلسطينيين لتقديم أدلة شفوية إلى اللجنة، موضحةً أن المنظمات أرسلت أدلة مكتوبة فقط ضد مشروع القانون إلى اللجنة. وأضافت "يجب ألا يعامل مشروع القانون "اسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة ومرتفعات الجولان المحتلة على قدم المساواة". كما شككت "ليدبيتر" في جدية العاصمة البريطانية لندن في إيجاد "حل الدولتين" المزعومة من قبل البعض في ظل استبعاد اللجنة للصوت الفلسطيني، في حين استعمت اللجنة لأدلة شفوية من المحامين ومنظمات حقوق الإنسان وهيئات الجالية اليهودية والجماعات المؤيدة لـ"إسرائيل".

> طالبت حملة التضامن مع فلسطين في بريطانيا إلى جانب أكثر من ٢٠ منظمة مجتمع مدني اللجنة البرلمانية بتصحيح موقفها

تساؤلات جدية

وأضافت "يثير هذا الاستبعاد تساؤلات جدية حول التزام المملكة المتحدة بحل الدولتين العادل ومواءمته مع مبادئ القانون الدولي الراسخة التي تحكم وضع الأراضي، والتي-كما هو مذكور في القانون الدولي والأعراف والإجماع—هي أراض محتلة بشكل غير قانوني".

وفي بيان لها، أدانت حملة التضامن مع فلسطين في بريطانيا استبعاد الأصوات الفلسطينية وجماعات المقاطعة الذين يستهدفهم مشروع القانون بشكل مباشر من تقديم الأدلة إلى اللجنة، كما حثت الحملة إلى جانب ٢٣ منظمة من منظمات المجتمع المدني اللجنة على التراجع عن استبعادها للأصوات الفلسطينية، مقدمةً في ذلك طلبًا رسميًا إلى اللجنة تطلب منها الاستماع لهم. كما أشارت الحملة إلى أن الكثير من النقاش حول مشروع القانون "يركز على استخدام المقاطعة كوسيلة للتضامن الدولي مع النضال الفلسطيني من أجل الحرية والعدالة"، منوهةً إلى توقيع ٣٠٠٠ عضوًا من الجمهور على لعريضة إلكترونيًا تطالب النواب في الحكومة البريطانية بالتراجع عن المشروع.

> سمحت اللجنة البريطانية بسوء توصيف حركة المقاطعة عبر الإستماع لمؤيدي الكيان الصهيوني

استبعاد الأصوات الفلسطينية

واستنكرت الحملة التمييز غير العادل في استبعاد الأصوات الفلسطينية مع "السماح بسوء توصيف حركة المقاطعة وتشويه سمعة قادة المجتمع المدني الفلسطيني عبر الاستماع لمؤيدي إسرائيل." وفي ذلك قال مدير حملة التضامن في بريطانيا بن جمال: "لا يزال أمام اللجنة الوقت لتصحيح هذا الإغفال الاستثنائي، وقد رافق بيان منظمات المجتمع المدني حملة كتابية لأعضاء البرلمان الفرديين في اللجنة للمطالبة باستدعاء الشهود الفلسطينيين ومجموعات المقاطعة". كما أشار إلى أن الاستبعاد جاء بصورة متعمدة للتأثير على مجتمع المقاطعة وتقليص حقه في شن حملة ضد الظلم، واصفًا إياه بـ "الأمر المخز" مشيرًا إلى أن ضرورة التراجع قبل أن ينتقل المشروع إلى مرحلة التقرير والتصويت الحاسم في القراءة الثالثة.

اللوبي الصهيوني في بريطانيا يتقدّم

وأضاف "إذا كانت اللجنة جادة بأي شكل من الأشكال في إعطاء التدقيق المناسب لمشروع القانون هذا، فإنها ستتيح للفلسطينيين الفرصة لوضع الأمور في نصابها". يذكر أن مشروع "مناهضة المقاطعة" الخاضع للوبي الصهيوني في بريطانيا والذي يمنع الهيئات العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة من مقاطعة وسحب الاستثمار والمشتريات من الاحتلال بصورة أخلاقية، يشهد تقدمًا رسميًا في مجلس العموم البريطاني حيث انتقل المشروع إلى لجنة برلمانية لاجتياز القراءة الثالثة، ومن المتوقع إصدار تقرير رسمي بالخصوص خلال شهر سبتمبر الجاري إذا اجتاز قراءة ثالثة في البرلمان الكامل كونه سيذهب إلى مجلس اللوردات، والذي سيقترح بدوره التعديلات أو يؤخر الإجراء.

الحق في مقاطعة "إسرائيل"

الى ذلك، أكّد اتحاد نقابات عمال بريطانيا "TUC" الذي يمثل أكبر تجمع نقابي عمالي بواقع ٥,٥ مليون عضو، الحق في مقاطعة كيان الاحتلال "الإسرائيلي"، كما أكّد رفضه لأي محاولة لنزع الشرعية عن الدعوة الفلسطينية لمقاطعة "إسرائيل" وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها "BDS". وجدّد الاتحاد في بيان له، دعمه للحقوق الفلسطينية، بما في ذلك الالتزام بـ"مقاطعة بضائع الشركات التي تستفيد من المستوطنات غير القانونية والاحتلال وبناء الجدار". وجاءت تأكيدات الاتحاد، بعدما أعلنت الحكومة "الإسرائيلية" اليمينية الحالية، عن "إنشاء مستوطنات غير قانونية جديدة، وشنها أكبر توغل عسكري لها في الضفة الغربية منذ عقدين، وطرد الفلسطينيين من القدس الشرقية ومسافر يطا، وهدم المنازل والمدارس، والفشل في منع المستوطنين المسلحين من الهياج وشن الهجمات ضد الفلسطينيين وتدمير الأراضي الزراعية". وأشار الاتحاد، إلى أنّ جيش الاحتلال "الإسرائيلي" قد قتل أكثر من ١٨٠ فلسطينياً منذ مطلع العام ٢٠٢٣ الجاري. واعتبرت حركة مقاطعة "إسرائيل" وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات " BDS" قرار الاتحاد، نجاحاً جديداً يضاف للحركة.

أخبار قصيرة

السويد تواصل إستفزازاتها بحقّ المسلمين

سمحت السلطات السويدية، يوم الجمعة، للمواطن العراقي المقيم على أراضيها سلوان نجم، بحرق نسخة من المصحف الشريف، تحت حراسة الشرطة أمام مسجد "فيتجا" الكبير في مقاطعة ستوكهولم. وأوضحت وكالة "الأناضول" أن "العراقي سلوان نجم أقدم على حرق نسخة من المصحف أمام مسجد فيتجا الكبير التابع لرئاسة الشؤون الدينية التركية في مقاطعة ستوكهولم". وأضافت أن "نجم الذي وصل إلى أمام المسجد وسط حراسة مكثفة من الشرطة، ألقى نسخة من المصحف على الأرض وداسها، رغم ردود فعل الناس في المحيط". وذكرت أن "سلوان نجم، مزق النسخة قبل إقدامه على حرقها، ثم غادر المكان عبر سيارة شرطة مصفحة".

طالبان تحتجز ١٨ من موظفي منظمة سويسرية

أعلنت منظمة بعثة المساعدة الدولية السويسرية غير الحكومية، السبت، أن سلطات طالبان في أفغانستان أوقفت ١٨ من موظفيها بينهم أجنبي واحد. واوضحت المنظمة المسجّلة في سويسرا أن الموظفين خطفوا من مكتبها في ولاية غور في وسط أفغانستان ونُقلوا إلى العاصمة كابول. وأوقف أفغانيان وعضو من الفريق الدولي في الثالث من أيلول/سبتمبر ومن ثم ١٥ أفغانيا آخر في ١٣ من الشهر نفسه في المكتب ذاته. وقالت المنظمة في بيان نشرته السبت: حتى الآن المرحلة، لا معلومات لدينا حول طبيعة الادّعاءات ضدّ طاقمنا وبالتالي لا يمكننا التعليق أو التكهّن بشأن الوضع الراهن.

مسار أمريكا الخطير في أوكرانيا ينذر بحرب نووية

أكد أستاذ العلوم السياسية في جامعة نورث إيسترن في بوسطن، ماكس أبرامز، أن التصرفات الأميركية في أوكرانيا يمكن أن تؤدي إلى نشوب صراع نووي. ونقلت صحيفة "نيوزويك" الأمريكية نقلا عن الخبير أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن وحلفاء "الناتو" اتخذوا مسارا خطيرا ومزعزعا للاستقرار في أوكرانيا. وقال: "لقد ألقوا كل الحذر في مهب الريح. فيواصل بايدن الموافقة على توريد الأسلحة إلى القوات الأوكرانية التي لم يكن من الممكن نقلها في السابق بسبب خطر التصعيد: من أنظمة الدفاع الجوي باتريوت إلى دبابات أبرامز والذخائر العنقودية وطائرات إف-١٦ المقاتلة. وقد يكون آخر قرار خطير هو إرسال أنظمة ATACMS إلى كييف".

دور تركي متصاعد في التهدئة بين باكو ويريفان

قالت مصادر إن "أردوغان صرح في مؤتمر صحفي عقب قمة مجموعة العشرين في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣، أن مفاوضاته مع رئيس الوزراء الأرميني، نيكول باشينيان، مخطط لها في المستقبل القريب".

وبحسب وسائل اعلام، أوضح الزعيم التركي أن موضوع المحادثة "سيكون حول تهدئة الوضع في إقليم قره باغ".

وقدم أردوغان وعدا بأن ينقل لباشينيان موقف أنقرة، والذي يفيد بأن "إجراء انتخابات في جمهورية غير معترف بها، وهي بحكم القانون جزء من جمهورية أذربيجان، أمر غير مقبول". وذكرت الوسائل الاعلامية وسط متابعاتها لتطورات الأوضاع في القوقاز يتزامن هذ الرأي مع موقف سلبي لعدد من الدول الغربية.

وأشارت إلى أنه في وقت سابق، جرت محادثة بالفعل بين أردوغان ونظيره الأذربيجاني إلهام علييف. كما كتبت الصحافة الأذرية نقلا عن مصادر دبلوماسية، أن يريفان بذلت جهودا خلال الأيام القليلة الماضية لتنظيم محادثات هاتفية بين باشينيان وأردوغان. وبحسب هذه المعطيات، أشارت وسائل اعلام إلى أن "موقف تركيا، المتمثل في أن تطبيع العلاقات التركية-الأرمنية والأذربيجانية-الأرمنية يجب أن يتم بالتوازي، لم يتغير". وشددت على أنه "لهذا السبب، من الضروري تحقيق الإغلاق النهائي لقضية إقليم قره باغ". ومع ذلك، لفتت الصحيفة إلى أن "الظروف لتحقيق ذلك ليست بتلك السهولة وبعيدة كل البعد عن كونها الأفضل". وعزّت ذلك إلى سببين، أولهما أن "جمهورية أذربيجان عدت انتخابات إقليم قره باغ غير القانونية، بمثابة استفزاز". أما السبب الثاني، من وجهة نظر الصحيفة، فهو يتمثل في أن "الجانب الأذربيجاني يوجه اتهامات لأرمينيا بزيادة النشاط العسكري في الجزء الخارج عن السيطرة من إقليم قره باغ وتوزيع الأسلحة على السكان المدنيين".

وبدأ الجانبان في نقل المعدات العسكرية الثقيلة إلى الحدود، مما دفع بعض الخبراء إلى الحديث عن وجود "تهديد عسكري". وعلى هذه الخلفية، سبق أن أعلن باشينيان عن استعداده لإجراء مشاورات عاجلة مع علييف لوقف تصعيد التوتر. ومن المثير للاهتمام أيضا، أن باشينيان تحدث في وقت قصير مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشار الألماني أولاف شولتز ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن والرئيس آية الله السيد إبراهيم رئيسي، في محاولة للفت انتباههم إلى "الوضع الخطير في المنطقة".

بعد أسبوع من اشتباك مسلح بين حرس الحدود

إعادة فتح معبر بين باكستان وأفغانستان

توصل كبار المسؤولين في باكستان وأفغانستان إلى تفاهم خلال محادثاتهم المطولة خلال الأسبوع الأخير من إغلاق حدود تورخام، وظهرت علامات إيجابية في وقت متأخر من مساء الخميس حول إمكانية إعادة فتح الحدود الجمعة. على الرغم من عدم وجود أي بيان رسمي مسجل حول إعادة فتح الحدود لحد اللحظة، إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي كانت مليئة بالتقارير حول احتمال إعادة فتحها اليوم الجمعة. كما استجاب مسؤولو الجمارك والهجرة الموجودون على حدود تورخام بالإيجاب بشأن احتمال إعادة فتح الحدود مع طلبات بعدم الكشف عن هويتهم بسبب الطبيعة الحساسة للأمر. ومع ذلك، قالوا إنه تم توجيههم بالحضور إلى أماكن عملهم في تورخام في وقت مبكر من صباح الجمعة مع احتمال استعادة حركة المشاة أولاً وستتبعها حركة البضائع العالقة على جانبي الحدود. وذكرت مصادر رسمية مطلعة على المداولات التي استمرت أسبوعًا بين إسلام آباد وكابول أن وزارة خارجية الحكومة الأفغانية المؤقتة أعطت تأكيدات للسلطات الباكستانية بأن "الأراضي الأفغانية لن تستخدم للقيام بأعمال عدائية ضد باكستان"، وبالتالي كان هناك واحتمال إعادة فتح معبر تورخام الذي تم إغلاقه في ٦ سبتمبر. وقالت المصادر: "لقد ظهر قرار إعادة فتح الحدود خلال اجتماع رفيع المستوى جمع بين السفير الباكستاني في أفغانستان وكبار المسؤولين الأفغان".